E

الأمـــم المتحـــدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/2001/WG.2/CP.1
29 May 2001
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لـــغربي آســـــيا (إسكوا)

CAWTAR MAFF UNIFEM UNICEF undp

ورشة العمل الإقليمية الثالثة حول احصاءات
النوع الاجتماعي في البلدان العربية
تونس، ٥-٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١

ورقة قُطرية
المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد
مي شحاتيت

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلفة، ولا تمثـــل بـــالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

01-0556

مقدمة

ازدادت أهمية إحصاءات النوع الاجتماعي بشكل كبير في الآونة الأخيرة نظرا لتعدد استخداماتها من ناحية، وتعدد الجهات المستخدمة لهذا النوع من البيانات من جهة أخرى. وتشكل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي البيانات الأساسية لكافة الخطط والبرامج والمشاريع التي تستهدف تقليص الفجوات بين الجنسين في كافة المجالات. كما أن توافر بيانات دقيقة وحديثة مصنفة حسب النوع الاجتماعي هو الوسيلة الأكثر أهمية في التعرف على مدى التكامل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية وغيرها من الأوضاع حيث يشكل الرجال والإناث جزئي المجتمع.

وساعدت المؤتمرات العالمية المتعددة في إبراز أهمية التباينات في الجوانب المختلفة حسب النوع الاجتماعي كقضية من القضايا التي لها الأولوية في التناول والمعالجة. وفي هذا المجال فقد أثمرت الجهود المبذولة من قبل المنظمات المختلفة - والتي هي في غالبيتها معنية بشؤون المرأة- من طرح قضية النوع الاجتماعي كمحور رئيسي ضمن المحاور التي يتم تناولها في غالبية المؤتمرات، وفرضت هذه القضية نفسها كموضوع حيوي يستحق الاهتمام والمتابعة سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي في ظل عالم تلاشت فيه الحدود المعرفية. كما تأصل تواجد قضية النوع الاجتماعي في كافة المؤتمرات العالمية دون استثناء بغض النظر عن نوع هذه المؤتمرات أو الغرض الذي تعقد من أجله.

وزاد الاهتمام في الآونة الأخيرة باستخدام مفهوم النوع الاجتماعي في جميع القضايا المتعلقة بالتنمية. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم لا يزال غير واضح بشكل محدد إلا أنه يشكل عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة "علاقة النوع الاجتماعي " وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية والبيئية. كما أن هذه العوامل تؤثر على قيمة العمل في الأدوار الانجابية والانتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة ويقوم بها الرجل. ويستند مفهوم النوع الاجتماعي إلى الأسس التالية:

- الأدوار التي يؤديها الرجل والمرأة تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل أكبر من العوامل البيولوجية.
- إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع من منطلق مفهوم الشراكة مما سيحقق فائدة أكبر للمجتمع.
- إتاحة الفرصة المتكافئة للرجل والمرأة لاكتشاف القدرات الكامنة فيهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع.

وسيتم التعرض في هذه الورقة إلى المواضيع والاهتمامات التالية:

١. قضايا النوع الاجتماعي والاهتمامات

أحدثت المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة ومن بينها مؤتمر حقوق الانسان في فينا ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، والمؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥، ومؤتمر القمة الاجتماعية الذي عقد في

كوبنهاجن في العام نفسه تغييرا ملموسا على الالتزام بحقوق المرأة والتي اعتبرتها هذه المؤتمرات جزءا أساسيا من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف.

وتناول مؤتمر بكين الأهداف الاستراتيجية لتحسين وضع المرأة والمتعلقة بمواضيع متعددة رتبت حسب الأولوية كما يلي:

الفقر، التعليم، العنف ضد المراة، النزاع المسلح، المرأة والاقتصاد، السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، حقوق الانسان للمرأة، المرأة ووسائل الاعلام، المرأة والبيئة، الطفلة.

وقد تضمنت توصيات الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بكين الذي عقد في بيروت في عام ١٩٩٨ النقاط التالية:

١. تأكيد مفهوم إدارة شؤون المجتمع والدولة معا، انسجاما مع أولويات برنامج العمل العربي الذي ركز على تخفيف فقر المرأة، ودورها في الأسرة، ومشاركتها السياسية وفي اتخاذ القرار.

٢. ترسيخ مفاهيم الديموقراطية والعدالة وحقوق الانسان والمساواة بين المرأة والرجل.

وتضمنت توصيات الاجتماع الاقليمي للمنظمات العربية غير الحكومية للتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العمومية بيجين +٥ : المساواة والتنمية والسلام، النقاط التالية:

١. تعديل نصوص القوانين في الدول العربية لتحقيق العدالة والمساواة في جميع مجالات الحياة المتعلقة بحقوق المرأة.

٢. دعوة المنظمات غير الحكومية لتعزيز صلتها وتطوير فعالياتها بهدف تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في اتخاذ القرار.

٣. الطلب من الحكومات ايجاد آلية تشريعية لمأسسة مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار.

٢. الإحصاءات و المؤشرات التي استخدمت لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي

تم الاستفادة من كافة البيانات المتوافرة ومن كافة المصادر لاستخدامها في إبراز القضايا الملحة والمتعلقة بالمرأة في الأردن، وقد تم استخدام هذه البيانات في استخراج المؤشرات الضرورية والتي تعكس موضوع النوع الاجتماعي في الأردن.

وتشتمل الإحصاءات التي استخدمت في قضايا النوع الاجتماعي على مجموعة كبيرة من البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من البيانات التي صنفت حسب النوع الاجتماعي. أما أهم المؤشرات التي تتطلب معالجة قضايا النوع الاجتماعي فتشمل المؤشرات التالية :

أ. المؤشرات الاجتماعية

- مؤشرات التعليم (معدلات الأمية، معدلات الانسحاب من التعليم)
- مؤشرات الفقر
- مؤشرات العنف ضد المرأة

ب. المؤشرات الاقتصادية

- مؤشرات المشاركة في سوق العمل
- مستويات الأجور
- التركيب المهني
- الوظائف القيادية

ج. المؤشرات السياسية و التشريعية (المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة)

- المشاركة السياسية
- نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية
- نسبة النساء في مراكز اتخاذ القرار و المراكز التنفيذية العليا
- نسبة النساء في السلطة التشريعية

د. المؤشرات الديموغرافية

- توقعات الحياة
- وفيات الامهات
- نمط الوفاة

٣. البيانات الإضافية المطلوبة والفجوات والمشكلات

شكل الاهتمام المتزايد بقضايا النوع الاجتماعي تحديا كبيرا لمنتجي البيانات نظرا لتزايد الطلب على البيانات المتعلقة بهذه القضايا. ولم يقتصر الطلب على جانب محدد من الجوانب بل تنوعت الطلبات لتشتمل على البيانات المتعلقة بكافة الجوانب تبعا للتغيرات الجوهرية التي شهدها المجتمع الأردني في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الجوانب. وفي ظل هذه المستجدات، لم يعد الطلب على البيانات مقتصرا على البيانات الديموغرافية فقط بل اشتمل على البيانات الاجتماعية بمفهومها الواسع، والبيانات الاقتصادية والبيانات المتعلقة بالحياة العامة. وبرزت مواضيع على قدر كبير من الأهمية - لم تكن بارزة في السابق- كمواضيع العنف ضد المرأة، وحقوق المرأة، ودور المرأة في اتخاذ القرارات وغيرها من المواضيع التي تتصل بأوضاع المرأة.

وعلى الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع وتتمتع بحق الانتخاب السياسي إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية ما زالت منخفضة جداً . فلقد حققت المرأة في الدول العربية تقدماً ملحوظاً في مشاركتها في صنع القرار السياسي، إلا أن الفجوة ما تزال كبيرة بين حجم وفاعلية دورها الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ودورها في الحياة السياسية من جهة أخرى .

ولقد بذلت جهود حثيثة في الأردن خلال السنوات الماضية لتشجيع المرأة وتمكينها من الانخراط في الحياة السياسية والبرلمانية وإشغال مناصب قيادية. وعلى الرغم من توافر البيانات من المصادر المختلفة حول المواضيع المستجدة، إلا أن ما هو متوافر من بيانات يعاني من العيوب التالية:

١. عدم الاتساق
٢. عدم الاستمرارية والدورية
٣. اختلاف المنهجيات
٤. اختلاف أساليب الحساب
٥. وجود الفجوات
٦. تعدد المصادر

وتواجه دائرة الإحصاءات العامة التي تمثل الجهة الرسمية المسؤولة عن جمع البيانات، العديد من المشاكل في مجال جمع البيانات المطلوبة حول قضايا النوع الاجتماعي. ويمكن تلخيص هذه المشاكل بما يلي:

١. عدم توافر التمويل اللازم لتوفير البيانات المطلوبة
٢. تنوع المواضيع المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي
٣. حساسية بعض المواضيع المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي
٤. النقص في المختصين والفنيين في قضايا النوع الاجتماعي

٤. المنهجيات والمفاهيم والموضوعات الجديدة

تعتبر المنهجيات والمفاهيم المستخدمة في موضوع إحصاءات النوع ذات أبعاد مختلفة نظرا لتعدد الاهتمامات، ولكنها في معظمها تتبع التوصيات الصادرة عن الجهات الدولية المعنية بقضايا النوع الاجتماعي. ولا شك أن الأطر المقترحة في هذا المجال تتلاءم بشكل كبير مع الأوضاع الإقليمية والدولية تسهيلا للمقارنات سواء على المستوى الإقليمي العربي أو المستوى الدولي.

أما بالنسبة للمواضيع الجديدة فتشتمل على العديد من القضايا في موضوع النوع الاجتماعي ومنها على سبيل المثال لا الحصر: العنف ضد المرأة، وحقوق المرأة، ودور المرأة في اتخاذ القرارات وغيرها من مواضيع. ولا شك أن الحصول على بيانات حول المواضيع المستجدة يتطلب توافر التمويل الكافي، وإعداد الكوادر اللازمة والتنسيق المحلي والإقليمي.

٥. الأنشطة المنفذة لتحسين وتطوير مجالات جمع وعرض ونشر البيانات

تعتبر الأنشطة الهادفة إلى تحسين وتطوير عمليات جمع وعرض ونشر البيانات أنشطة على قدر كبير من الأهمية وذلك لأنها الخطوات الأساسية للحصول على بيانات دقيقة سيكون لها دور كبير في عمليات رسم السياسات والخطط والبرامج. كما أن تحسين عملية إنتاج البيانات وإخراجها بشكل مناسب سيكون له أثر كبير على مستخدمي البيانات وخاصة متخذي القرارات.

وفي هذا المجال، دأبت دائرة الإحصاءات العامة على تطوير أساليب جمع البيانات وتطوير أساليب العينات، وتحسين إنتاج البيانات وإصدارها وتنويع أشكال الإصدارات. وتتبع الدائرة حاليا أحدث أساليب نشر وعرض البيانات، حيث لم يعد إصدار البيانات مقتصرا على النسخ الورقية بل أصبح متوافر على الأقراص الممغنطة وعلى الشبكة العالمية للمعلومات من خلال صفحة الدائرة على تلك الشبكة. وتهدف الدائرة أيضا إلى إصدار النشرات المختلفة بشكل يخدم كافة أنواع مستخدمي البيانات.

٦. الجهة المعنية بإعداد إحصاءات النوع الاجتماعي

تتعدد الجهات المعنية بإعداد إحصاءات النوع الاجتماعي وتشمل الجهات الحكومية وغير الحكومية بما فيها المنظمات والهيئات الخاصة كالنقابات والأحزاب ومنظمات أرباب العمل والمنظمات التعاونية وغيرها من المؤسسات. ويتطلب تحقيق الأهداف المرجوة، تضافر كافة الجهود وبشكل منسق لضمان الوصول إلى الهدف المشترك دون هدر للجهد والوقت والموارد المالية. وهناك العديد من الجهات في الأردن التي تهتم بقضايا المرأة والإحصاءات الخاصة بها. ومن هذه الجهات ما يلي:

١. دائرة الإحصاءات العامة:

تعتبر دائرة الاحصاءات العامة الجهة الرسمية المسؤولة عن جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالجوانب المختلفة بموجب قانون الاحصاءات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته. ومن هذا المنطلق وتمشيا مع التوصيات الوطنية و الدولية، فقد بادرت الدائرة الى تصنيف وجمع البيانات الاحصائية المتعلقة بالمرأة والمتوافرة من نتائج المسوحات والتعدادات حسب النوع. وتضطلع مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية بتصنيف البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي والتي تشتمل على أنواع عديدة من البيانات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها. كما تقوم المديرية بين وقت وآخر بإبراز التباينات حسب النوع الاجتماعي في الخصائص المختلفة استنادا إلى نتائج المسوح التي تنفذها الدائرة. ويتم في هذا المجال التواصل مع وسائل الاعلام المختلفة وتزويدها بهذه المعلومات على شكل أخبار صحفية تجذب القارئ سواء من حيث عنوان الخبر أو مضمونه الذي لا يحتوي عادة على الكثير من الأرقام.

وقد أخذت دائرة الإحصاءات العامة موضوع النوع الاجتماعي بالاعتبار في برامجها وذلك كموضوع حيوي يستحق المزيد من البحث والدراسة من خلال المشاريع المنوي تنفيذها

في مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية كمشروع تقوية الإحصاءات الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

٢. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة:

تأسست اللجنة الوطنية لشؤون المرأة برئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال في عام ١٩٩٢ بقرار صادر عن مجلس الوزراء. وقد ضمت في عضويتها ممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص. وكانت الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة في الأردن، التي قامت اللجنة بوضعها في عام ١٩٩٣ وبمشاركة من كافة القطاعات الرسمية والخاصة المعنية بقضايا المرأة أول استراتيجية للمرأة في العالم العربي. وتتلخص أهداف اللجنة فيما يلي:

- تعديل القوانين التي تحد من مشاركة المرأة في التنمية والعمل على ايجاد سياسات قوانين جديدة تساعد المرأة في المشاركة الكاملة في المجتمع.
- توحيد الجهود التي تقوم بها كافة المنظمات والهيئات العاملة بقضايا المرأة، وكذلك تنسيق البرامج الهادفة إلى المساعدة في تمكين وضع المرأة وتقييم هذه البرامج ومتابعة تنفيذها لتحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تشتمل الأنشطة على التوجيه والتدريب لضمان مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية للمرأة العاملة.
- خلق الوعي الجماهيري بما يتصل بدور المرأة ومكانتها في عملية التطور التي يشهدها الأردن.
- زيادة مشاركة المرأة في التنمية وخلق فرص العمل للنساء في القطاعين العام والخاص.

٣. مؤسسة نور الحسين:

تأسست مؤسسة نور الحسين في عام ، ١٩٨٥ وتهدف إلى زيادة التكامل في عملية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وبادرت المؤسسة منذ تأسيسها إلى دعم المشاريع المحلية والدولية المتصلة بمجالات التكامل التنموي، والتعليم والثقافة، ورفاه الطفل وصحة الأسرة وقضايا النوع الاجتماعي والمرأة. وقد حققت البرامج التي نفذتها المؤسسة نجاحا مميزا في المجالات التي تهتم بها المؤسسة وذلك من خلال تطوير مفاهيم العمل التطوعي والممارسة الخيرية الاجتماعية لتكون أكثر تقاربا مع الأولويات الاقتصادية للمجتمع. وتساعد المشاريع المشاريع التي تقوم بها المؤسسة في تعزيز الاعتماد على الذات والمشاركة في اتخاذ القرارات وتمكين دور المرأة والتعاون القطاعي.

٤. مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة:

تأسس هذا المركز في عام ١٩٩٦ استجابة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. ويعد المركز آلية دعم فريدة من نوعها للنساء والمجتمعات المحلية. ويهدف إلى تفعيل دور المرأة الأردنية وتعزيز مكانتها. ويشكل المركز حلقة وصل بين صانعي القرار والمجتمعات المحلية. وتشتمل

أنشطة المركز على التوعية والإعلام والاتصال والتدريب والبحث. ويهدف إلى أن تكون المرأة أداة فاعلة وذلك من خلال تمكينها وتعزيز مكانتها وزيادة مشاركتها في المسيرة التنموية.

٧. آلية الاتصال بين منتجي ومستخدمي بيانات النوع الاجتماعي

تعتبر الندوات وورش العمل من أهم الوسائل لتحقيق التواصل بين منتجي ومستخدمي بيانات النوع الاجتماعي، حيث يمكن من خلالها التعرف على الاهتمامات المختلفة للمستخدمين، كما يمكن أيضا التعرف على توجهاتهم بخصوص نوعية البيانات المطلوبة ودرجة تفصيلاتها. ويتوقف نجاح القضايا المتصلة بالنوع الاجتماعي على مدى القدرة على التواصل بين منتجي البيانات ومستخدميها، وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:

١. الإعداد الجيد لمثل هذه الندوات وورش العمل
٢. اختيار الجهات المشاركة بكل عناية
٣. اختيار العناصر القادرة على التواصل مع مستخدمي البيانات من بين العناصر الجيدة في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي
٤. القيام بالحملات الإعلامية اللازمة
٥. إشراك وسائل الإعلام في الندوات وورش العمل
٦. عدم اقتصار الندوات وورش العمل على الجهات الرسمية فقط

٨. الجهات المستخدمة لبيانات النوع

تعتبر البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ذات أهمية كبيرة للعديد من الجهات التي تهتم بالمرأة وشؤونها، وتضم هذه الجهات جهات محلية ودولية. ولا شك أن الجهات المستخدمة لبيانات النوع الاجتماعي تهتم بهذا النوع من البيانات في المجالات التي تشكل النشاط الرئيسي لهذه الجهات.

وعلى ضوء الاهتمام المتزايد بشؤون المرأة ومكانتها في كافة المجالات والجوانب سواء كان هذا الاهتمام محليا أو قطريا أو دوليا، فقد ظهر العديد من الجهات التي هتم بالإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وضمت هذه الجهات تلك التي تهتم بأوضاع ومكانة المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات.

وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة بعقد سلسلة من الندوات المتعلقة بقضايا السكان والصحة الإنجابية والقضايا ذات المساس بالنوع الاجتماعي (الجندر). وبهذه المناسبة، سيصدر العدد الأول من النشرة الإعلامية News line التي ينشرها المركز باللغة العربية. وسيتناول العدد الأول بالتفصيل قضية المساواة بين الجنسين.

وقد استفاد عدد كبير من هذه الجهات من البيانات المتعلقة بالمرأة والتي يتوافر جزء كبير منها في دائرة الإحصاءات العامة، حيث دأبت الدائرة على جمع البيانات المختلفة عن المرأة والتي اشتملت على بيانات تغطي كافة الخصائص كالخصائص الديموغرافية

والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية. كما استفادت من التبويبات التي تبرز التباينات في هذه الخصائص بين الجنسين.

وتضم الجهات المستخدمة لبيانات النوع الاجتماعي في الأردن العديد من المؤسسات العامة والخاصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الجهات التالية:

- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة
- مؤسسة نور الحسين
- مركز الأميرة بسمة للعمل التطوعي
- اللجنة الوطنية للسكان

٩. تحديد كافة المنتجات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي

نوع المنتجات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتشمل هذه المنتجات التقارير والأبحاث المقدمة وكذلك تلك التقارير والأبحاث التي تناولت المرأة بشكل خاص ووضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغير ذلك. كما تتضمن المنتجات الإحصائية الكتيبات التي تصدر عن الورش التي تعقدها بعض الجهات التي تهتم بشؤون المرأة ومنها منشورات اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ومؤسسة نور الحسين، والصندوق الهاشمي ومركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة وتجمع لجان المرأة الوطني الأردني.

وفي هذا السياق تشتمل المنتجات على ما ينشر عبر شبكة الانترنيت في الصفحات الخاصة ببعض الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنها المركز الوطني للمعلومات حيث تتضمن الصفحة الخاصة به جزءاً عن الإحصاءات المرأة في الأردن، وكذلك الصفحة الخاصة بدائرة الإحصاءات العامة التي عرض فيها كتاب "المرأة والرجل في الأردن (صورة إحصائية)".

١٠. ورش العمل وجلسات العمل التي نظمت وإعداد المدربين

تعتبر الأنشطة الهادفة إلى مأسسة النوع الاجتماعي والإحصاءات المتعلقة به من الأنشطة الهامة وذلك لأن مثل هذه الفعاليات ترسخ مفهوم النوع الاجتماعي ليس على المستوى الفردي وإنما على المستوى الأكثر فعالية والمتمثل بالإطار المؤسسي.

وتتبع أهمية المأسسة في كونها عملية تصبح فيها فكرة ما جزءا لا يتجزأ من الإطار الفكري الذي يحكم سلوك الجماعة (الرسمي وغير الرسمي) في أي مؤسسة وذلك من خلال السياسات التي تنعكس بهيكلة المؤسسة وإجراءاتها وأنشطتها. وتشتمل الخطوات الرئيسية للوصول إلى مأسسة النوع الاجتماعي على العديد من الأنشطة كتحديد المفاهيم والإلمام بها لتحقيق الأهداف المرجوة، وتبني الفكرة من قبل متخذي القرار، والتحليل المؤسسي الذي يتضمن مهمة المؤسسة ودورها والخدمات التي تقدمها والرغبة في التجديد.

وفي هذا المجال، فقد تم عقد ورشة عمل خلال الفترة ٨-٢٠٠٠/٥/١١ في معهد الملكة زين الشرف التنموي تم تنظيمها من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تحت عنوان" مأسسة الجندر" وشارك في هذه الورشة ٢٤ مشاركا من

عدد كبير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وتضمنت أهداف الورشة تعريف المشاركين على آليات دمج مفهوم النوع الاجتماعي في كافة المستويات داخل الوزارات والمؤسسات المختلفة، وتمكين المشاركين من مفهوم النوع الاجتماعي بإطاره النظري والعملي، وتعريف المأسسة والعمليات المرتبطة بها، وتحديد أساليب وآليات دمج مفهوم النوع الاجتماعي في المؤسسات ومناقشة بعض المعوقات التي من الممكن أن تواجه عملية دمج مفهوم النوع الاجتماعي في المؤسسات وكيفية التعامل معها.

كما عقدت ورشة أخرى تحت عنوان " المهارات الشخصية " خلال الفترة ٩/٢١/١٨/ ٢٠٠٠ في معهد الملكة زين الشرف أيضا وشارك فيها ٢١ مشاركا من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وقد تم تنظيم هذه الورشة من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وقد تم عقد هذه الورشة بناءا على التوصيات التي خرجت بها الورشة السابقة التي تناولت موضوع مأسسة الجندر والتي ركزت على دمج مفهوم الجندر في المؤسسات الحكومية. وقد هدفت الورشة إلى تعزيز قدرات ضباط الارتباط الذين يشكلون عنصر تأثير أساسي في دمج مفهوم النوع الاجتماعي في مؤسساتهم وتطوير مهاراتهم في المحاورة والتفاوض والاتصال والتواصل.

١١. الاستخدام الوطني لإحصاءات النوع الاجتماعي

تعتبر إحصاءات النوع الاجتماعي ذات أهمية كبيرة على المستوى الوطني حيث أنها تستخدم في صياغة الإستراتيجيات والسياسات وإعداد البرامج المتعلقة بالمرأة في كافة المجالات، كما أنها تشكل القاعدة الأساسية التي تستند إليها كافة التشريعات الهادفة لتحسين أوضاع المرأة وتمكينها للقيام بدورها في المجتمع جنبا إلى جنب مع الرجل.

ومن الأمثلة على أهمية البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي استخدامها في صياغة محاور الإستراتيجية الوطنية للمرأة والتي تضمنت العديد من المحاور ومنها:

- المحور التشريعي
- المحور الاقتصادي
- محور الأمن البشري والحياة الاجتماعية
- المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار
- المحور الاعلامي والاتصالي
- المحور الصحي
- المحور التعليمي

ولا يقتصر استخدام بيانات النوع الاجتماعي على ما أشرنا إليه فقط بل أنها تستخدم على نطاق أوسع وخاصة في المجالات التنموية التي تستهدف رفع المستويات المعيشية لكافة الأفراد والجماعات في المجتمع الأردني.

١٢. سبل التعاون المثلى بين الدول العربية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي

هناك العديد من الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها تعزيز وتوثيق التعاون بين الدول العربية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي بهدف الوصول إلى التعاون الأمثل بين هذه الدول. وتشتمل هذه الإجراءات على ما يلي:

١. العمل على توحيد المفاهيم للنوع الاجتماعي
٢. العمل على وضع مشروعات متكاملة في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي
٣. عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات المشتركة
٤. إنشاء شبكة موحدة للمعلومات الخاصة بالنوع الاجتماعي
٥. تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي

١٣. الموضوعات المقترح تضمينها على الموقع الإقليمي من شبكة الانترنيت

تحتاج الشبكة الإقليمية إلى تطوير ما ينشر عليها من إحصاءات النوع الاجتماعي وذلك بتضمينها مواضيع جديدة ولها أهمية في مجال المرأة. ولا شك أن توحيد ما ينشر على الصفحة الإقليمية يتوقف بقدر كبير على مدى التنسيق بين الدول العربية في مجال إحصاءات النوع. وفي هذا المجال، فقد برز العديد من الموضوعات التي لها أهمية كبيرة في موضوع المرأة. فعلى سبيل المثال يقترح تضمين الشبكة الإقليمية المواضيع التالية:

١. مفهوم النوع الاجتماعي
٢. أبعاد النوع الاجتماعي
٣. أوضاع المرأة في دول الإقليم
٤. أهداف التعاون الإقليمي في مجال إحصاءات النوع
٥. المفاهيم والمنهجيات المتبعة في إحصاءات النوع الاجتماعي
٦. الدراسات المتوافرة حول موضوع النوع الاجتماعي